

## الخروج على الحاكم الكافر وقتال الطائفة الممتنعة والمستبدلة

سبق أن ذكرنا حكم الشريعة فى البغاة الخارجين على الحاكم العدل ، وقلنا : انه يجب أن تقف الأمة كلها وراء الحاكم العدل تنصره ، وتؤازره ، تؤيده ضد هؤلاء البغاة الذين يريدون نقض الاسلام ، وهدم بنيته الأساسية .

وكنا أجمع الفقهاء كافة على هذا ، أجمعوا أيضا على أنه لو ارتد الحاكم المسلم ، وطراً عليه الكفر ، أو قام كافر مع جماعة بغاة فتملكوا الحكم فان واجب الأمة كلها أن تخرج عليه ، وتعلن الجهاد على هؤلاء البغاة ، فان قام بهذا الواجب جملة من الأمة كفتها ، وان لم تستطع تلك الجماعة صار جهاد الكافر وحكومته فرض عين على كل مسلم ومسلمة . يقول الامام النووى فى ذلك : « قلل القاضى ( عياض ) : « فلو طراً عليه كفر ، وتغيير للشرع ، أو بدعة خرج من حكم الولاية ، وسقطت طاعته . وجب على المسلمين القيام عليه ، وخلعه ونصب امام عادل ان أمكنهم ذلك ، فان لم يقع ذلك لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر » (١) .

ولو رضيت الأمة بحكم الكافر فقد أثبتت كلها ، وقد قال تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » (٢) ، ورياسة الدولة أعظم السبيل ، فلترئيس الدولة الولاية الكاملة لى ادارة شؤونها ، فتفوت المصلحة المقصودة بتولية الكافر (٣) ، ومعلوم أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم ، وبخاصة فى الولاية العامة ، أى رئاسة الدولة .

وهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى أمرنا أن نستن بسنته

(١) شرح النووى على صحيح مسلم : ٥٧/٤ .

(٢) سورة النساء : ١٤١ .

(٣) انظر : القضايا الثلاث للأخ الدكتور / محمد رافت عثمان : ٤٨ .

وسنة الخلفاء الراشدين يكتب اليه خالد بن الوليد - رضى الله عنه -  
فيقول : « ان بالشام كاتباً نصرانيا لا يقوم خراج الشام الا به »  
فكتب اليه : لا تستعمله ، فكتب : انه لا غنى بنا عنه ، فكتب اليه  
عمر : لا تستعمله ، فكتب اليه : اذا لم قوله ضاع المال ، فكتب اليه  
عمر - رضى الله عنه - : مات النصراني والسلام « (٤) !!!

فاذا كان هذا في ولاية مالية فكيف يكون الأمر اذا كان في  
الولاية العامة ؟!

**فالفقهاء مجمعون على امرين اجماعاً لا شذوذ فيه :**

**الأمر الأول :** هو وقوف الأمة كلها وراء الامام العادل ولو كان  
عبدا حبشياً « يقودكم بكتاب الله » على حد تعبير رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كما ذكرنا في الحديث الخامس ، وقوفها ضد البغاة الخارجين  
على الأمة وشريعتها .

**الأمر الثانى :** هو وقوف الأمة كلها ضد الحاكم الكافر ، سواء طرأ  
عليه الكفر وهو مسلم ، أو تغلب على الحكم وهو كافر ، وانظر كلمة  
القاضى عياض التى نقلها الامام النووى « ووجب على المسلمين القيام  
عليه وخلعه ، ونصب امام عادل ان أمكنهم ذلك ، فان لم يقع ذلك  
الا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر » .

**لكن ما الطائفة الممتنعة ؟ وما الطائفة المستبدلة ؟**

هذا المصطلح « الطائفة الممتنعة » تردد كثيراً فى تأليف ابن تيمية ،  
وبخاصة فى المجلد الثامن والمشرىن الخاص بالجهاد من فتاويه ، والمجلد  
الخامس والثلاثين الخاص بقتال أهل البغى .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٤٣/٢٨

والمراد بالطائفة المنتعة : الطائفة التي امتنعت عن الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كلياً أو جزئياً ، والطائفة المستبدلة هي التي استبدلت بشرع الله شرع غيره من البشر كلياً أو جزئياً .

وقد تردد هذان المصطلحان كثيراً في أيامنا الحاضرة ، ولا بد من وقفة لبيان الأصل الذي اعتمدت عليه الفتوى بقتال هذه الطائفة المنتعة أو المستبدلة .

فقد سئل ابن تيمية مراراً عن هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام ، ونطقوا بالشهادتين ، واتسبوا إلى الإسلام ، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر ، لكنهم لم يتحاكموا إلى شريعة الإسلام بل إلى شريعة وضعها لهم جنكيزخان ، وهي ملفقة من اليهودية والنصرانية والإسلام إضافة إلى هواه وفكره ، فهل يجب قتال هؤلاء ؟

وقد وجدت الامام النووي شارح صحيح مسلم وهو قبل ابن تيمية قد استخدم التعبير نفسه « قتال المنتع من الصلاة » ، بل إن الفتوى التي أحلت قتال المنتع عن بعض الفرائض ، أو المنتع عن ترك المحرمات مبنية أصلاً على فقه سيدنا أبي بكر في قتال المنتع عن الزكاة ، هذا الفقه مستمد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي جاء في صحيح مسلم وغيره ونصه كما يلي :

« عن أبي هريرة قال : لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستخلف أبو بكر بعده ، وكفر من كفر من العرب ، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر ، كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قال : لا اله الا الله فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه ، وحسابه على الله ، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، فقال عمر بن الخطاب ، فوالله ما هو الا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق» (٥) .

ومعلوم أن أبا بكر - رضى الله تعالى عنه - قاتل فئتين : فئة ارتدت عن الإسلام بالكلية وهم أصحاب مسيمة الكذاب المنتبىء باليمامة ، وأصحاب العنسى المنتبىء بصنعاء ، وهناك فئة ارتدت بالكلية ولكنها عادت الى ما كانت عليه فى الجاهلية ، وان لم تتبع هذين المنتبئين الكاذبين .

فهاتان فئتان ارتدتا بالكلية عن الإسلام ، وعتادوا الى الكفر الصراح . وهناك صنف آخر وهم الذين امتنعوا عن الزكاة ولكنهم يصلون ويصومون ويقومون بشعائر الإسلام فخار بهم أبو بكر مع الفئتين السابقتين .

### فتوى الامام النووى فى قتال الطائفة المنتعة

ونسوق هنا كلام الامام النووى الذى يبين أصل الفتوى فى قتال كل مستع عن شريعة الله أو مستبدل بها غيرها ، يقول رحمه الله تعالى : « والصنف الآخر الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة ، فأقروا بالصلاة ، وأنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها الى الامام ، وهؤلاء على الحقيقة أهل بغي ، وانما لم يدعوا بهذا الاسم فى ذلك الزمان خصوصا لدخولهم فى غمار أهل الردة ، فأضيف الاسم فى الجملة الى الردة اذ كانت أعظم الأمرين وأهيمهما ، وأرخ قتال أهل البغي فى زمن على بن أمي طالب - رضى الله عنه - اذا كانوا منفردين فى زمانه لم يختلطوا بأهل الشرك ، وقد كان فى ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يمنعها الا أن رؤساءهم صدوهم عن ذلك الرأى ، وقبضوا

(٥) صحيح مسلم ( مع شرح النووى : ١٧٠/١ - ١٧٧ ) : كتاب الايمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله حديث رقم ٣٢

على أيديهم في ذلك كبنى يربوع ، فانهم قد جمعوا صدقاتهم ، وأرادوا  
أن يبعثوا بها الى أبي بكر - رضى الله عنه - فمنعهم مالك بن نوبة من  
ذلك وفرقها فيهم .

وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ، ووقعت الشبهة لعسر رضى الله عنه .  
فراجع أبا بكر - رضى الله عنه - وناظره ، واحتج عليه بقول النبي  
صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ،  
فمن قال لا اله الا الله ، فقد عصم نفسه وماله ، وكان هذا من عسر -  
ورضى الله عنه - تعلقا بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل  
شرائطه ، ( انظر نقد النووى لرأى سيدنا عسر ) ، فقال له أبو بكر -  
رضى الله عنه - : ان الزكاة حق المال ، يريد أن القضية قد تضمنت  
عصمة دم ماله معلقة بإيفاء شرائطها ، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل  
بأحدهما والآخر معدوم ، ثم قايسه بالصلاة ، ورد الزكاة اليها ، وكان  
شئ ذلك من قوله دليل على أن قتال المنتع من الصلاة كان اجماعا من  
الصحابة ، وكذلك رد المختلف فيه الى المتفق عليه ، فاجتمع عليه  
في هذه القضية الاحتجاج من عسر - رضى الله عنه - بالعموم ، ومن  
أبي بكر - رضى الله عنه - بالقياس . . . . فلما استقر عند عسر صحة  
رأى أبي بكر - رضى الله عنهما - وبأن له صوابه تابعه على قتال  
القوم ، وهو معنى قوله : « فلما رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر  
للقتل ، عرفت أنه الحق » يشير الى ائسراح صدره بالحجة التى  
أدلى بها والبرهان الذى أقامه نضا ودلالة» (٦) .

فهذا فتوى الامام النووى المستندة أصلا من فقه أبي بكر  
الصديق ، واجماع الصحابة رضى الله عنهم على قتال المنتع عن الصلاة  
بهذا المصطلح الذى توسع فيه ابن تيمية من بعد ، والمصطلح نفسه  
مأخوذ من قول أبي بكر الصديق « والله لو منعونى عقلا . . . » .

(٦) شرح النووى على صحيح مسلم : ١٧١/١

وهنا نسأل : هل القتال يكون لمن امتنع عن الزكاة فقط ،  
أو يشمل ذلك كل مستنع عن فريضة من فرائض الاسلام ، ومرتكب  
لحرماته ؟ وندع النووي أيضا يجب عن ذلك :

« فأما اليوم وقد شاع دين الاسلام ، واستفاض في المسلمين علم  
وجوب الزكاة حتى عرفها الخاص والعام ، واشترك فيه العالم والجاهل  
فلا يغدر أحد بتأويل يتأوله في افكارها .

وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئا مما أجمعت الأمة عليه من  
أمور الدين ، اذا كان علمه منتشرا كالصلوات الخمس ، وصوم شهر  
رمضان ، والاعتسال من الجنابة ، وتحريم الزنا والخمر ، ونكاح ذوات  
المحارم ونحوها من الأحكام الا أن يكون رجلا حديث عهد بالاسلام  
ولا يعرف حدوده فانه اذا أنكر شيئا منها جهلا به لم يكفر ، وكان  
سبيله أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه « (٧) .

فانظر الى هذا الفقه العظيم من الامام النووي المستمد أصلا من  
فقه أبي بكر واجماع الصحابة ، وانظر الى قوله « وكذلك الأمر في  
كل من أنكر شيئا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين » .

ونضيف الى ما قاله الامام النووي - رحمه الله تعالى - أن الأمر لم  
يقف عند حد الافكار ، بل تعداه الى استبدال القوافين الوضعية بالشريعة .  
وبيان ذلك أنا لو وجدنا مسلما لا يصلح الصلاة المشروعة المعروفة ،  
بل استبدال بها صلاة أخرى كما لو جعل الظهر مثلا ركعة واحدة ،  
أو خمس ركعات ، أو جعل الصلوات المفروضة ثلاث أو سبع وهو  
يعلم حكم الله يقينا من أنها خمس صلوات بكيفية معينة فما الحكم  
الشرعي في هذا المسلم !؟

(٧) المصدر السابق : ١٧٢/١

انه لم ينكر فقط بل استبدل صلاة أخرى من هوى نفسه فحكمه  
كحكم منكر الزكاة بل هو أشد ، لأن الذين امتنعوا عن أداء الزكاة  
لأبى بكر ، لم يأتوا بتشريع من عندهم بل كانت لهم بعض الشبه فندناها  
من قبل •

فكذلك الأمر فيمن ترك شرائع الله في الزنا ، والقذف ، والخمر ،  
والحرابة ، والردة والسرقه ، واقام الصلاة والدعوة إليها ... الخ •

انه استبدل من عند نفسه بقطع يد السارق الحبس ، وحكم  
في الزنى والقذف ، والحرابة وغير ذلك بقوانين تخالف شرع الله ،  
بل انها لو تماثلت في بعض جزئياتها فإن التطبيق يكون باسم القانون  
الوضعي لا باسم شرع الله كما فصلنا ذلك في الموازنة بين شريعة الله  
وشريعة البشر في عقوبة الحرابة •

اننا نعلم أن العالم الاسلامي قد استعمر ردحا طويلا من الزمن ،  
وأن الاستعمار العسكري اذا كان قد اندحر من أكثر البلاد الاسلامية  
نانه قد ترك استعمارا فكريا رهيبا في المجتمعات الاسلامية ، وتبعية  
هائلة له ، وأعظم هذه التبعية في اقضاء الحكم الاسلامي وابعاده عن  
الهيمنة على شؤون الحكم في البلاد والعباد •

وقد مرت سنوات طويلة بعد تحرر كثير من بلدان المسلمين من  
الاستعمار العسكري ولم تتقدم نحو تطبيق الشريعة خطوة الى الأمام •

ان رسولنا صلى الله عليه وسلم أخبرنا بأن الله أهلك قوما لأنهم  
طبقوا شرع الله في عقوبة السرقة وميزوا بين الشريف فلم يقيموا عليه  
الحد ، والوضيع فأقاموه عليه يقول صلى الله عليه وسلم في ذلك :  
« انما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ،

وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، واني والذي نفسى بيده  
لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (٨) .

فإذا كان الهلاك نزل بسبب التنايز في إقامة حد واحد فكيف  
يجتمع مسلم لا يقيم شرع الله أصلاً؟! ولا حدوده كلها؟!

إذا كان أبو بكر حارب المانعين للزكاة ، فهل إذا عاد أبو بكر  
مرة أخرى وبعث حياً ألا يحارب الذين امتنعوا عن تحكيم كتاب الله  
في كل ما أمر ونهى؟! ان الأمر لم يقف عند الامتناع فقط بل تعداه  
الى استبدال شرع الله بشرع غيره كما قلنا .

وهذا ابن كثير يقول في قوله تعالى : « أفحكم الجاهلية يبغون ،  
ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » (٩) . « ينكر تعالى على من  
خرج عن حكم الله المحكم المشتل على كل خير ، الناهى عن كل شر  
وعدل الى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات ، والتي  
وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله ، كما كان أهل الجاهلية يحكمون  
به من الضلالات والجهالات ، منا يضعونها بأرائهم وأهوائهم ، وكما  
يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكيزخان  
الذي وضع لهم السياق (١٠) ، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام  
قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الاسلامية ،  
وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه ، فصارت في بنية

---

(٨) صحيح مسلم ( مع شرح النووي : ٢٦٤/٤ ) : كتاب الحدود :  
باب النهى عن الشفاعة في الحدود حديث رقم : ٩  
(٩) سورة المائدة : ٥ .

(١٠) يذكر أحيانا لفظ ( الياسق ) بدلا من السياق ، وقد ذكر  
محققو تفسير ابن كثير أن السياق على وزن سحاب وقد يقال يسق هو  
ما نص عليه الزبيدي والمقريزي ، والكلمة تركية وتعنى : وضع قانون  
للمعاملة .

شرعنا متبعا ، يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع الى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه فى قليل ولا كثير» (١١) .

فهذه فتوى ابن كثير بنصها « ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع الى حكم الله ورسوله ، فلا يحكم سواه فى قليل ولا كثير » .

وهذه الفتوى مستندها تلك الآية التى فسرها ابن كثير وآيات أخرى كثيرة أصرحها قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » « الظالمون » « الفاسقون » (١٢) .

وقد نقل عن الشعبى أن الأولى والثانية فى اليهود ، والثانية فى النصرانى قال الامام محمد عبده فى تفسير المنار « وهذا هو انظاهر ، ولكنه لا ينفى أن ينال هذا الوعيد كل من كان منا مثلهم » واعرض عن كتابه اعراضهم عن كتبهم» (١٣) .

ولماذا عبرت الآية بأوصاف ثلاثة مختلفة ؟ يجب الشيخ محمد عبده ويوافقه الشيخ رشيد رضا على ما قال فيقول :

« واذا تأملت الآيات أدنى تأمل تظهر لك نكتة التعبير بوصف الكفر فى الأولى ، وبوصف الظلم فى الثانية ، وبوصف الفسوق فى الثالثة ، فالألفاظ وردت بمعانيها فى أصل اللغة موافقة لاصطلاح العلماء » .

(١١) تفسير ابن كثير : ١٢٣/٣ طبعة دار الشعب بالقاهرة .

(١٢) سورة المائدة : آيات رقم : ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ .

(١٣) تفسير المنار : ٢٣٢/٦ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب

سنة ١٩٧٢ م .

ففي الآية الأولى كان الكلام في التشريع وانزال الكتاب مشتملا على الهدى والدور والتزام الأنبياء ، وحكماء العلماء العمل والحكم به . والوصية بحفظه ، وختم الكلام ببيان ان كل معرض عن الحكم به لعدم الاذعان له ، رغبة عن هدايته ونوره ، مؤثرا لغيره عليه فهو الكافر به ، وهذا وضح لا يدخل فيه من لم يتفق له الحكم به ، أو من ترك الحكم به عن جهالة ثم تاب الى الله ، وهذا هو العاصي بترك الحكم الذي يتحامي اهل السنة القول بتكفيره والنسباق يدل على ما ذكرنا من التعليل .

وأما الآية الثانية فلم يكن الكلام ينافي أصل الكتاب الذي هو ركن الايمان وترجمان الدين ، بل في عتاب المعتدين على الأنفس أو الأعضاء بالعدل والمساواة ، فمن لم يحكم بذلك فهو الظالم في حكمه .

وأما الآية الثالثة فهي في بيان هداية الانجيل ، وأكثرها مواعظ وآداب وترغيب في اقامة الشريعة على الوجه الذي يطابق مراد الشارع وحكمته ، لا بحسب ظواهر الألفاظ فقط ، فمن لم يحكم بهذه الهداية ممن خوطبوا بهم فهم الفاسقون بالمعصية والخروج من محيط تأديب الشريعة» (١٤) .

ثم تحدث الامام محمد عبده - ووافقه الشيخ رشيد رضا - عن الفئة التي استبدلت بشرع الله قوانين وضعية فقال :

« وقد استحدث كثير من المسلمين من الشرائع والأحكام نحو ما استحدث الذين من قبلهم وتركوا بالحكم بها بعض ما أنزل الله عليهم ، فالذين يتركون ما أنزل الله في كتابه من الأحكام من غير تأويل يعتقدون صحته فانه يصدق عليهم ما قاله الله تعالى في الآيات الثلاث أو في بعضها ، كل بحسب حاله .

فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة ، أو القذف ، أو الزنا غير مدعى له لاستقباحه إياه وتفضيل غيره من أوضاع البشر عليه فهو كافر قطعاً ، ومن لم يحكم به لعلة أخرى فهو ظالم إن كان في ذلك إضاعة الحق ، أو ترك العدل والمساواة فيه ، والا فهو فاسق فقط « (١٥) .

ومع وضوح كلام النووي وابن كثير ومحمد عبده ورشيد رضا فافان يزيد الأمر وضوحاً ، فإن هذه الآيات الثلاث قد اشتملت على كفر يخرج من الملة ، وعلى كفر دون كفر كما جاء عن ابن عباس في تفسير الآيات .

فأما الكفر الذي يخرج عن الملة فهو : أن يجحد الحاكم أو أي مسلم شرع الله وأحقينه في الحكم أو أن يعتقد أن حكم البشر أحسن من حكم الله ورسوله وأتم وأشمل وأنسب في تحقيق المصالح للبشر في أي زمان ومكان أو أن يعتقد أن حكم البشر مثل حكم الله سواء بسواء . أو يعتقد أنه يجوز الحكم بقوانين البشر المخالفة لحكم الله بجانب شرع الله .

أما الكفر الذي لا يخرج من الملة فهو كفر العمل ، كأن يحكم القاضى في قضية يجب فيها قطع يد السارق بغير ما أنزل الله مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله هو الحق ، واعترف على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى . وانما حكم بهواه مجاملة لأحد ، أو رشوة ، أو غير ذلك ، فهذا وإن لم يخرج عن دائرة الايمان الا أنه كبيرة<sup>(١٦)</sup> يوصف صاحبها بـ « الظلم » و « الفسق » .

(١٥) المصدر السابق : الموضع نفسه .

(١٦) انظر في ذلك : تحكيم القوانين لمفتى السعودية الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ المتوفى سنة ١٣٨٩ : ٦ - ٨ الطبعة الثالثة : سنة ١٤١١ هـ .

لقد أثرتنا أن نذكر هذه الفتاوى دون أن نذكر فتوى ابن تيمية  
والتي لا تخرج عن فتوى الإمام النووي ، وابن كثير ، والشيخ محمد  
عبيد ، ورشيد رضا ، وغيرهم ، وقد رأينا أن الفتوى في تكفير المستنق  
عن الحكم بما أنزل والمستبدل به غيره تعسدا أصلا على حرب أبي بكر  
لمنعى الزكاة وهم مقرون بالصلاة وسائر الشرائع .

وانما لم نذكر كلام ابن تيمية لأنى وجدت كثيرا من قومنا فى ابن تيمية  
بين فئتين : محب غال ، ومبغض قالى ، وقد أمرنا بالوسطية فى كل شىء ،  
وأن نعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال .

لقد وصل بغى التتار فى عهد ابن تيمية وظلمهم مظلما عظيما ،  
فتهكوا حرمت الدين وأذلوا المسلمين ، وأهانوا المساجد ، وأفسدوا  
فيها وأخذوا أموال المسلمين ، وأسروا من رجالهم العجم الغفير ، وادعوا  
مع ذلك كله التمسك بالشهادتين وتحريم قتالهم لأنهم مسلمون كسائر  
حكى عنهم فى السؤال الذى طرح عليه سنة ٦٩٩ هـ ( تسع وتسعين  
وستائة ) .

واجابة ابن تيمية لا تخرج عن حكم أبي بكر ذاته فى قتال المستنق  
عن الزكاة بل انها هنا أوجب ، ونذكر نموذجا لاجابته ، يقول رحمه  
الله تعالى :

« فأما طائفة امتنعت من بعض الصاوبات المفروضات ، أو الصيام ،  
أو الحج ، أو عن التزام تحريم الدماء ، والأموان ، والخمر ، والزنا ،  
والميسر أو عن تكاح ذوات المحارم ، أو عن التزام جهاد الكفار ، أو ضرب  
الجزية على أهل الكتاب ( لاحظ أنه فى أيامها هذه أن المسلمين فى  
بعض البلاد الاسلامية الغنية ، هم الذين يدفعون الجزية الى غير  
المسلمين ) ، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ، - التى لا عذر  
لأحد فى جحودها وتركها - التى يكفر الجاحد لوجوبها ( انظر دقة فقه  
ابن تيمية واحترازه ) - فان الطائفة المستنقة تقاقل عليها وان كانت  
مقررة بها ، وهذا منا لا أعلم فيه خلافا بين العلماء .

وأما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة اذا أصرت على ترك بعض السنن كركعتي الفجر ، والإذان ، والاقامة - عند من لا يقول بوجودها - ونحو ذلك من الشعائر ، هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا ؟

فأما الواجبات والمحرّمات المذكورة ونحوها فلا خلاف في القتال عليها « (١٧) وزاد في موضع آخر قوله (١٨) : « وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة ، وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجهاد الكفار الى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، وكذلك ان أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته ، أو التكذيب بأسماء الله وصفاته ، أو التكذيب بقدره وقضائه ، أو التكذيب بما كان عليه جباة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين ، أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان . » .  
تأله تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (٢٠) فان كان بعض الدين لله ، وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله » .

\* \* \*

(١٧) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٠٣/٢٨  
(١٨) المصدر السابق : ٥١٠/٢٨ وانظر اقوالا أخرى في صفحات : ٣٠٨ ، ٣٥٦ ، ٤٧٠  
(١٩) سورة الأنفال : ٣٩ وفي سورة البقرة مثل هذه الآية في الآية رقم ١٩٣ وليس فيها « كله » .